**الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الناتج المحلي رؤية في اصلاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003**

**أ. م. د. مصطفى كامل م. د. عامر سامي**

**2016**

**المقـدمـة**

يعد نشاط البلد معياراً مهماً لمدى كفاءة النظام وحرص افراده على العيش بمستوى لائق وكريم، ويكون بذلك الاقتصاد قوي قادر على استيعاب الصدمات التي تحدث سواء في البيئة المحلية او الدولية، بشكل يعمل على التخفيف من حدة الاضطراب الذي يحصل نتيجة مزاولة الوحدات الاقتصادية عملها داخل وخارج البلد.

اذ يجري التعبير عن مقدار النشاط الاقتصادي لاي بلد من خلال مقدار الناتج المحلي الاجمالي والذي يتالف بدوره من سلع وخدمات ينتجها الافراد المقيمين في ذلك الاقتصاد، في ظل بيئة اعمال مستقرة واطر تشريعية وقوانين تنظم حياتهم ومزاولة اعمالهم بشكل يكفل حقوقهم من جراء تحقق تلك الاعمال. اذ لابد من مساندة الدولة اقتصادها من خلال توفير النظام العام من قوانين وتشريعات تحقق العدالة وتضمن حقوق الوحدات الاقتصادية وتحمي الملكيات. ان شرط بقاء الدولة مساندة للنشاط الاقتصادي كفيل بان يحقق انسيابية واضحة في انتاج السلع والخدمات فضلا عن ازدهار المؤسسات المالية التي تعبء المدخرات وتوفر السيولة لمزاولة الاستثمار والتوسع في المقدرة الانتاجية لذلك الاقتصاد.

ان اعتماد الاقتصاد على مورد انتاجي واحد فضلا عن اعتماده على قطاع واحد يعّرض الاقتصاد الى العديد من المشكلات المحلية والدولية ويجعله غير قادر على مواجهة تلك الصدمات مع ابقاء حالة الاستقرار النسبي في مساهمة الانشطة في تكوين ناتجه، وبالنتيجة يتصدع الاقتصاد على اثر الاختلال الذي يعانية في بنية الناتج مضروباً بمقدار التاثير الحاصل جراء الصدمات.

ان الاقتصاد العراقي كان ولا يزال يعاني من كونه اقتصاد احادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي بشكل تام في تمويل نشاط قطاعه العام الذي يستحوذ على معظم الاقتصاد الوطني. وان استهلاك الموارد المالية المتاتية من القطاع النفطي بشكل غير منتظم وغير عادل ومسؤول ادى بطبيعة الحال الى هدر تلك الاموال، من دون ان يستفيد منها الاقتصاد او المواطن على حد سواء. وان انخفاض اسعار النفط عالمياً في الوقت الراهن زاد الامر تعقيداً مما وضع الدولة في موضع حرج فهي تعمل على توسيع نشاط القطاع العام وما يتطلبه ذلك الاجراء من تمويل، وارتفاع الفساد الاداري وغياب الشفافية في جميع مؤسسات القطاع العام الذي تسبب في استهلاك معظم الموارد المالية، الامر الذي ادى لتراجع مقدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها اتجاه الافراد، لذا تطلب الوضع البحث بالخيارات المطروحة للخروج من تلك الازمة المالية بشكل ينّمي الناتج ويتجاوز اختلال هيكله، ويوفر مورداً مالية حاليا يؤمن للدولة قدراً من الحرية في التصرف بالتزاماتها اتجاه الافراد، والتخفيف من حدة عجز الموازنة العامة.

**مشكلة الدراسة**

ان تنامي القوى العاملة بالكم بعيداً عن النوع على اثر العديد من العوامل في ظل انحسار فرص الاستثمار، تسبب بحدوث فائض عرض في سوق العمل لم يتمكن الناتج من استيعابها مما عمق من الاختلال في هيكل الناتج على نحواً اكبر.

**فرضية الدراسة**

تستند الدراسة الى فرضية مفادها ((ان اختلال سوق العمل (عرض العمل والطلب عليه) تسبب بانخفاض انتاجية العامل مما اثر سلبا في نمو القطاعات الانتاجية مسبباً اختلالاً في الهيكل الانتاجي)).

**هدف الدراسة**

ان معالجة اختلال سوق العمل يؤمن معالجة جزء من اختلال سوق الناتج ومن ثم تنويع مصادر الناتج مما يوفر مورداً مالياً ينقذ الدولة من الضائقة المالية التي تتعرض لها الان.

**منهجية الدراسة**

اعتمدت الدراسة الاسلوب الوصفي الاستدلالي والاستقرائي من اجل التحري في البدائل التي يمكن اعتمادها لمعالجة مشكلة الدراسة، بالاستناد الى الكتب العلمية والبحوث والتقارير والبيانات من المؤسسات ذات العلاقة.

**النطاق المكاني والزماني للدراسة**

النطاق المكاني: العراق.

النطاق الزماني: المدة (2004-2014).

**هيكلية الدراسة**

انقسمت الدراسة الى مبحثين تناول المبحث الاول الاطار النظري للناتج وسوق العمل فيما تناول الثاني واقع الناتج المحلي الاجمالي في العراق في ظل رؤية اصلاحية مقترحة ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

**المبحث الاول**

**الاطـار النظري**

**الناتج والتشغيل**

 يعد الناتج المحلي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وكفاءة اداءه , اذ تساعد البيانات المتعلقة بالناتج المذكور على امكانية صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة وذلك لارتباط الناتج المحلي الاجمالي بالجانب المادي والخدمي من جهة وبسوق العمل (عرض العمل والطلب عليه) من جهة اخرى .

**اولاً : الناتج ( المفهوم, الهيكل, المؤشرات)**

1. **مفهوم الناتج** :- يعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف انواعها (بما في ذلك مخصصات استهلاك السلع الاستثمارية اوالاستثمار الاحلالي) التي ينتجها المجتمع الاقتصادي من المقيمين داخل حدود البلد القومية خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة(1).

بناءاً على هذا التعريف فأن الناتج المحلي الاجمالي يشمل كل السلع والخدمات المنتجة محلياً (داخل الحدود الجغرافية للدولة) حتى لو كان جزء من هذه المنتجات يتم انتاجها في وحدات انتاجية مملوكة لغير مواطني الدولة المعنية لكنهم يتمتعون بصفة الاقامة, وعلى هذا الاساس فأن الدخل المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي فتكون النظرة للناتج هي نظرة ذات اساس جغرافي وبصرف النظر عن جنسية من يمتلكون الوحدات الانتاجية .وبالتالي فالدخل الذي تحصل عليه شركة اجنبية تستثمر في دولة معينة يدخل في تقدير الدخل المحلي لتلك الدولة وبالمقابل الدخل الذي يحصل عليه مواطنوا نفس الدولة جراء استثمارهم في الخارج يدخل في تقدير الدخل القومي ولا يدخل في تقدير الدخل المحلي للدولة المعنية(2).

1. **هيكل الناتج** :- يعتمد تصنيف هيكل الناتج المحلي الاجمالي على تقسيم القطاعات الاقتصادية الى قطاعات رئيسة (اساسية) وتقسم الاخيرة الى قطاعات فرعية , ويتألف التصنيف الذي وضعته الدائرة الاحصائية في الامم المتحدة من تسع قطاعات فقط وهذه القطاعات هي(3):-

اولاً- الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك.

ثانياً :- التعدين والمقالع.

ثالثاً :- الصناعة التحويلية.

رابعاً :- الكهرباء والغاز والماء.

خامساً:- التشييد والبناء ( الانشاء ).

سادساً :- تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق

سابعاً :- النقل والمواصلات والخزن

ثامناً :- البنوك والتأمين والعقارات والخدمات التجارية.

4- ملكية دور السكن .

تاسعاً: الخدمات : يتألف قطاع الخدمات من نوعين :

1- الخدمات الحكومية : وهي الخدمات التي تقدمها الحكومة مجاناً واحياناً بمقابل يكون اقل من سعر الكلفة مثال ذلك خدمات الصحة والتعليم بمستوياته المختلفة والاعمال العلمية فضلاً عن الادارة العامة والدفاع والشرطة .

2- الخدمات الاهلية : وتشمل ايضاً التعليم والصحة الاهلية ومؤسسات الترفيه والخدمات الشخصية وتصليح الاجهزة الكهربائية والسيارات والاحذية ومحلات غسل وكي الملابس والحلاقة والتصوير وغيرها.

هذا وقد يعاد تصنيف النشاطات السابقة الى ثلاثة قطاعات رئيسة هي:-

* القطاع السلعي :- ويشل قطاع التعدين والمقالع (الصناعة الاستخراجية) , قطاع الزراعة والغابات والصيد , قطاع الصناعة التحويلية , قطاع الكهرباء والماء , قطاع التشييد والبناء .
* قطاع التوزيع :- ويشمل بدوره قطاع النقل والمواصلات , التخزين , قطاع التجارة, الفنادق والمطاعم , قطاع المصارف والتأمين.
* قطاع الخدمات : ويشمل الخدمات الحكومية وخدمات الاسكان والمرافق العامة.

 كذلك يمكن ان يكون التصنيف حسب القطاعين العام والخاص وحتى المختلط ان وجد كما قد يتم التصنيف جغرافياً حسب المناطق والوحدات الادارية.

2- **مؤشرات الناتج** : هناك عدة مؤشرات مهمة للناتج اهمها ماياتي:-

1. معدل النمو الاقتصادي : يعرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة الفعلية السنوية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعادةً يعرض بصيغة نسبة مئوية(4) (percentage) ويعرف كذلك بأنه الزيادة المطردة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي(5).
2. الاهمية النسبية لبنية الناتج :- يبين هذا المؤشر مدى المساهمة النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

ج- الاستقرار النقدي :- وهو مؤشر مستمد من التحليل الحديث لمدرسة شيكاغو (التحليل النقودي Monetarism) اذ يربط هذا المؤشر بين تطور وسائل الدفع المعروفة من جانب وتطور جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد من جانب اخر وحسب الصيغة الاتية :-

S = $\frac{∆M}{M} ÷ \frac{∆Y}{Y}$

اذ يمثل S الاستقرار االنقدي، $\frac{∆M}{M}$ التغير في وسائل الدفع، $\frac{∆Y}{Y}$ التغير في الناتج الحقيقي

فاذا كان S اكبر من واحد دل ذلك على وجود ضغوط تضخمية , اما اذا كان اقل من واحد كان ذلك مؤشراً على وجود اتجاهات انكماشية , اما اذا كان يساوي واحد فأن ذلك يدل على وجود استقرار اقتصادي .

د- معدل النمو المركب لقطاعات الانتاج :- ويمثل هذا المؤشر معدل النمو لكل قطاع اقتصادي يسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وحسب الصيغة الاتية :-

Y0 : ناتج القطاع في سنة الاساس . Y1 :ناتج القطاع في سنة المقارنة .

G :معدل النمو لكل قطاع اقتصادي .

هـ- مرونة النمو القطاعية:- ويمثل هذا المؤشر معدل نمو كل قطاع مساهم في تكوين الناتج الى معدل نمو الناتج ككل.

**ثانياً :- سوق العمل**

ينقسم سوق العمل كما هو حال سوق السلع والخدمات الى قسمين وهما جانب الطلب على العمل (جانب صاحب العمل) جانب عرض العمل (جانب العامل) .

1. جانب الطلب على العمل :- يتحدد الطلب على العمل في ضوء الاجر الذي يمثل سعر العمل والاخير يرتبط بالانتاجية الحدية للعمل اذ ان انتاجية كل وحدة اضافية من العمل تتناقص بعد بلوغ نقطة معينة تطبيقاً لقانون الغلة المتناقصة , وان القيمة السوقية للكمية التي ينتجها العامل الحدي من السلعة هي قيمة الناتج الحدي التي تتعادل مع اجر العامل الحدي او ما تسمى الانتاجية الحدية الايرادية(6).

فأذا عبرنا عن الزيادة بالناتج بالرمز $∆Y$ وعبرنا عن الزيادة باستخدام الرمز $∆L $ فأن $\frac{∆Y}{Y}$ هو الناتج الحدي للاقتصاد ككل . وسيكون شرط التوازن لمستوى الاستخدام الذي تتساوى عنده الانتاجية الحدية مع الاجر الحقيقي هو كما يلي(7):

$∆YP=W∆L…………(1)$

اذ ان : P سعر السلعة، W: الاجر النقدي

وبقسمة طرفي المعادلة على $∆L$ ينتج :

$\frac{∆Y}{∆L}P=W$ ………………. (2)

وبقسمة طرفي المعادلة على (p) نحصل على:

$\frac{∆Y}{∆L }=\frac{W}{P}$ …………………. (3)

اذ ان $\frac{W}{P}$ هو الاجر الحقيقي

 $MPL=\frac{W}{P}$ …….………. (4)

اذ ان MPL تمثل الانتاجية الحدية الايرادية وتمثل المعادلة (4) حالة تعظيم الارباح .

يعد التحليل اعلاه جوهر النظرية الكلاسيكية بخصوص الطلب على العمل. اما النظرية الكينزية فان المنظمين يحاولون ان يجعلوا ارباحهم في حدها الاعلى ويستمرون في الانتاج والاستخدام حتى يصل الاخير عند ذلك العامل الذي ينتج وحدات مساوية لاجره النقدي وعند هذا الحد تكف المنشأت عن الاستخدام وهذا لا يختلف عما قدمه الكلاسيك(8), لكن الفكر الكينزي لم يؤيد فكرة مرونة الاجور التي آمن بها الكلاسيك وذلك بسبب جمود الاجور التي يقف وراءه وجود النقابات العمالية لذا كان كينز مقتنع بالبطالة الاجبارية عكس الفكر الكلاسيكي الذي رفض تلك البطالة الموجودة في الاقتصاد وقال بان البطالة اختيارية .

نستخلص مما تقدم ان الناتج الحدي المنخفض بالنسبة للعامل من شأنه ان يخفض الطلب على العمل بشكل واضح , اذ ان الناتج الحدي يحدد الاجر النقدي والذي يعد عنصراً هاماً من عناصر تكلفة الانتاج والمحدد الاساس للارباح المتوقعة بالنسبة لصاحب العمل الذي يبني رؤيته الستراتيجية طويلة الامد في اختيار العمالة المناسبة لمشاريعهم . وعليه يمكن الاسترشاد بالانتاجية الجزئية(9). اذ توضح المرحلة الثانية من قانون الغلة المتناقصة (المرحلة العقلانية) آلية الطلب على العمل فضلاً عن البطالة الهيكلية(\*).

1. جانب عرض العمل :- يعرض العمال خدماتهم في سوق العمل بقصد الحصول على اعلى مستوى ممكن للاجور , ولا يعني عرض العمل عدد العمال فحسب بل ان عرض العمل يشمل ساعات العمل التي يقضيها المشتغلون ، ويرتبط عرض العمل بعلاقة طردية مع الاجر الحقيقي.

لقد اكد كينز على ان المنفعة المستمدة من الاجر هي ذات علاقة مباشرة بمقدار العمل المبذول الذي يمكن قياسه بالاجور الحقيقية المدفوعة والتي تتمثل بمقادير السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل الاجر النقدي لغرض اشباع الحاجات الاستهلاكية المختلفة.

من الجدير بالذكر ان انخفاض الاجور قد يؤدي الى زيادة عرض العمل لان بعض العمال سيعملون ساعات اكثرمن السابق بقصد الحصول على نفس الاجر السابق وهذا ما يعرف بأثر الدخل وفي الوقت نفسه فقد يؤدي ارتفاع الاجر الى انخفاض كمية العمل المعروضة ويحصل هذا للعمال الذين يقللون من ساعات عملهم لانهم يحصلون على نفس الاجر السابق قبل زيادة الاجور بساعات عمل اقل وهنا يفضل العمال التمتع بقسط اوفر من الراحة اي تفضيل وقت الفراغ من العمل على الزيادة في الاجر وهذا ما يعرف بأثر الاحلال اي احلال وقت الفراغ محل الزيادة في الاجر النقدي(10).

يتضح من التحليل السابق ان سعر العمل (الاجر) هو من يحدد الطلب الكلي والعرض الكلي للعمل وان الانتاجية قد تكون مرتفعة او منخفضة فبالنسبة لفئات العمل الغير الماهرة تكون انتاجيتها الحدية منخفضة ويكون هناك تزاحم على فرص العمل ويكون الطلب عليها (طلب العمل) من قبل صاحب العمل نادراً بالنسبة للعرض، مما يؤدي الى ان يصبح الاجر النقدي لتلك الفئات منخفض اما بالنسبة لفئات العمل الماهرة فأن الانتاجية الحدية للعمال تكون مرتفعة ويكون عرض العمل نادراً بالنسبة للطلب عليه لذا يتقاضى العامل اجراً نقدياً اكثر ارتفاعاً من الاجور التي يتسلمها العامل من الفئة السابقة وبعبارة اخرى فأن الانتاجية الحدية للعمال المهرة هي عادة اكبر من الانتاجية الحدية للعمال غير الماهرين .

**ثالثاً: سوق العمل والناتج :-** طبقاً لمنطق النظرية الاقتصادية الكلية فأن التشغيل الممثل بدوال سوق العمل فضلاً عن دالة الانتاج المؤلف الاساس لدالة الناتج (دالة العرض الكلي) حيث ان سوق العمل بشقيه (الطلب على العمل وعرض العمل) تؤلف بمعية الاجرالنقدي النقاط المتوازية لتوليفات محددة من الاسعار والناتج الذي يحدده الكلاسيك عند مستوى الاستخدام الشامل وبناءاً على ذلك فان اي اختلال في سوق العمل ينسحب الى سوق الناتج محدثاً اختلالاً مناظراً .

تؤكد الادبيات الحديثة على ما يعرف برأس المال البشري او رأس المال المعرفي الذي يتمثل بالمعارف والمهارات التي يمتلكها الفرد، والتي يمكن ان توظف في العملية الانتاجية اذ تعد الموارد البشرية المحرك الاساس في تفعيل القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية على المستوى الكمي والنوعي، وعليه فأن تأهيل هذه الموارد ورفع كفاءتها يجعلها قادرة على التعامل مع التقانة الحديثة وما يتطلبه سوق العمل من مؤهلات فنية وتقنية , وان اي تغيير يحصل في هيكل العمالة قطاعياً يعكس تغييراً مماثلاً في انتاجية قطاعات الاقتصاد الوطني وقدرتها على مواكبة التطور .

تشير الدراسات وبوضوح الى ان هناك خللاً كبيراً في هيكل العمالة بالنسبة للدول النامية اذ تتركز القوى العاملة في القطاع الزراعي ولكن ما يعاني منه القطاع المذكور في اغلب هذه الدول تدني مستوى الانتاجية وتفشي ظاهرة البطالة المقنعة في حين نجد ان نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون منخفضة اذ تصل الى (3%) في الولايات المتحدة الامريكية(11)، لكن ارتفاع انتاجية العامل الحدية بسبب ما يمتلكه من مؤهلات فنية عالية وكفاءة ينعكس على تطور هذا القطاع كماً ونوعاً , ويعد القصور في التدريب في التدريب والتطوير التقنن يجعل من الايدي العاملة تعاني من عدم القدرة على مواكبة التطور في النشاطات المتطلبة لمهارات خاصة لذا ظهر القصور في الايدي العاملة في الجانب النوعي وليس الكمي وهو ما يطلق عليه البطالة الهيكلية .

ان توقف العمليات الانتاجية لصناعات معينة يؤدي الى فقدان كثير من العاملين لوظائفهم مما ينعكس سلبياً على الاقتصاد الوطني. فمثلاً ان عمال المناجم لا يمكنهم ان يصبحوا مبرمجين للحاسبات الاكترونية لدى وكالات الصرف الاجنبي، لذا تحصل هذه البطاله بسبب التغيير في هيكل الاقتصاد وبخاصة الانتقال من الصناعة التحويلة الى الخدمات .

**المبحث الثاني**

**واقع الناتج المحلي الاجمالي في العراق والرؤية الاقتصادية المقترحة**

بعد انفتاح الاقتصاد العراقي على اثر انتهاء الحصار الاقتصادي بعد عام 2003 كان هنالك العديد من الاتجاهات التي اثرت وبشكل كبير في سيره، وفي مقدمتها العوامل السياسية والامنية غير المستقرة والتي اخذت وتائرها تتصاعد تدريجياً محدثة اختلال في هيكل الناتج، من خلال تراجع اداء قطاعاته الاقتصادية التي عانت من اهمال وتهميش لمدة طويلة من الزمن، على الرغم من المحاولات الضعيفة من الدولة من اجل دعمها. الامر الذي جعل العرض الكلي غير مواكباً لفائض الطلب الكلي، مما اجبر الدولة على اعتماد اسلوب الاستيراد من اجل تغذية ذلك الطلب المتنامي. هذا بدوره مارس قيداً على جميع المبادرات والمساعي الرامية الى اعادة احياء الاقتصاد العراقي. طالما يمكن توفير السلع والخدمات بشكل لائق ومناسب وباسعار تنافسية عبر عمليات الاستيراد مقابل نفاذ العملة الصعبة من الاقتصاد العراقي. مما ادعى بالدولة من اجل الحفاظ على استمرارية وديمومة القطاع العام ان تبقي الاعتماد بشكل تام على القطاع النفطي بوصفه المصدر الوحيد للموارد المالية للدولة، والتي يجري من خلالها التعامل مع كافة الملفات في كافة الميادين على الصعيد المحلي والدولي. فكان من الطبيعي ان يستمر الاختلال في هيكل الناتج، ولكن لا يمكن ان يستمر هذا الحال المؤقت الى ما لا نهاية فانخفاض اسعار النفط دولياً زاد الموقف سوء واجبر الدولة على البحث عن طرقاً ومنافذاً اخرى، من اجل تحقق واستمرار الموارد المالية من اجل الحفاظ على سلامة نظامها، من اجل ذلك سيتم في هذا المبحث التحري عن الاختلال الحاصل في هيكل الناتج ومعرفة اتجاهه وكيفية ايجاد الطرق البديلة لمعالجة ذلك الاختلال، مما يعزز بدوره الموارد المالية للدولة ويخفض جزء من عجز الموازنة العامة.

سيتم اعتماد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والاسعار الجارية من اجل التعرف بشكل ادق على الاداء الاقتصادي فضلا عن قطاعات الناتج في ظل مدة الدراسة وكما في الجداول الاتية:-

**الجدول (1)**

**الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة وقطاعاته في العراق للمدة (2004-2014)**

 (سنة اساس 1988) (مليار دينار)

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  **القطاع****السنة** | **قطاع الزراعة** | **قطاع الصناعة بدون النفط** | **قطاع الصناعة مع النفط** | **قطاع الخدمات** | **GDP** |
| **2004** | **4521.8** | **966.6** | **20804.1** | **16488.1** | **42780.6** |
| **2005** | **5939.6** | **956.0** | **19353.5** | **18368.7** | **44617.8** |
| **2006** | **6195.9** | **1056.4** | **20465.8** | **21429.7** | **49147.8** |
| **2007** | **4479.7** | **1122.4** | **21987.6** | **22310.6** | **49900.3** |
| **2008** | **3889.0** | **1167.3** | **24627.9** | **23774.8** | **53459.0** |
| **2009** | **4020.7** | **1587.5** | **25622.8** | **25144.8** | **56375.8** |
| **2010** | **4712.8** | **1687.5** | **25953.8** | **27548.6** | **59902.7** |
| **2011** | **4816.5** | **1727.1** | **29057.3** | **29375.4** | **64976.3** |
| **2012** | **4941.4** | **2093.2** | **32888.2** | **34333.7** | **74256.5** |
| **2013** | **5017.8** | **1930.7** | **33708.9** | **37435.6** | **78093.0** |
| **2014** | **5036.2** | **2276.2** | **34258.7** | **34086.2** | **75657.3** |
| **النمو المركب** | **1.08%** | **8.90%** | **5.10%** | **7.50%** | **5.80%** |
| **مرونة النمو القطاعية** | **0.18%** | **1.50%** | **0.87%** | **1.29%** |  |

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، السنوات (2004-2012).

يتضح من الجدول (1) بان قطاع الزراعة اتخذ مسارا متذبذبا خلال مدة الدراسة وهذا يدل على عدم استقرار القطاع الزراعي في العراق خلال مدة الدراسة على الرغم من تبني وزارة الزراعة المبادرة الزراعية، التي كان له تاثير ايجابي التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي نهاية عام 2008 اذ يشير الجدول اعلاه بتحسن نشاط القطاع الزراعي بعد عام 2008، لكن ذلك التحسن كان متواضعا اذ كان معدل نموه المركب خلال مدة الدراسة (1.08%) بمرونة نمو قطاعية قدرها (0.18%) من نمو الناتج بالاسعار الثابتة بشكل اجمالي وهي مرونة واطئة.

اما قطاع الصناعة باستثناء القطاع النفطي فقد شهد هو الاخر مسارا متذبذبا خلال مدة الدراسة لكنه افضل حالا من قطاع الزراعة اذ بلغ معدل نموه المركب خلال مدة الدراسة (8.90%) بمرونة نمو قطاعية قدرها (1.50%) اي انها ذات مرونة عالية، وان اغلب تلك الصناعات هي مملوكة الى القطاع الحكومي فضلا عن كونها سلع استهلاكية غير انتاجية، في حين قطاع الصناعة مع القطاع النفطي يشهد مسارا تصاعديا خلال مدة الدراسة باستثناء عام 2005. وهذا يدل على الاثر المهم للقطاع النفطي في الناتج والذي بلغ معدل نموه المركب خلال مدة الدراسة (8.90%) بمرونة نمو قطاعية قدرها (0.87%) وعلى الرغم من كونها اقل الواحد الصحيح لكنها قريبة جدا من مقدار المرونة المتكافئة.

اما قطاع الخدمات فقد شهد مسارا تصاعديا خلال مدة الدراسة اذ بلغ معدل نموه المركب (7.50%) بمرونة قطاعية قدرها (1.29%) وهي مرونة عالية نسبة الى نمو الناتج بالاسعار الثابتة.

**الجدول (2)**

**الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وقطاعاته في العراق للمدة (2004-2014)**

 (مليار دينار)

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  **القطاع****السنة** | **قطاع الزراعة** | **قطاع الصناعة بدون النفط** | **قطاع الصناعة مع النفط** | **قطاع الخدمات** | **GDP** |
| **2004** | **3693768** | **937681.6** | **31793674.4** | **18011796.2** | **54436920.23** |
| **2005** | **5054158** | **971031.3** | **43500183.3** | **25346747** | **74872119.6** |
| **2006** | **5568986** | **1473218.3** | **54504115.3** | **35994059.6** | **97540378.9** |
| **2007** | **5494212** | **1817913.8** | **61092250.9** | **45374766.9** | **113779144** |
| **2008** | **6042017.7** | **2644173** | **90165374** | **62236192.7** | **161087757.4** |
| **2009** | **6832552** | **3411291.9** | **59975063.5** | **64824594.4** | **135043501.9** |
| **2010** | **8366232** | **367814.6** | **73937734** | **77489872.8** | **160161653.8** |
| **2011** | **9918317** | **6132760.8** | **122132173.9** | **86567344.1** | **224750595.6** |
| **2012** | **10484949** | **6919449.2** | **134145123.5** | **111096996** | **262646517.7** |
| **2013** | **13045856** | **6402251.3** | **132844403.1** | **126706101** | **278998612.1** |
| **2014** | **10901963** | **6708099.9** | **128773548.4** | **122266049** | **268649660.1** |
| **النمو المركب** | **11.43%** | **21.74%** | **15.01%** | **21.10%** | **17.30%** |
| **مرونة النمو القطاعية** | **0.66%** | **1.25%** | **0.86%** | **1.21%** |  |

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

يؤشر الجدول (2) بان كافة القطاعات الاقتصادية للناتج بالاسعار الجارية كانت متصاعدة خلال مدة الدراسة وهذا بسبب نمو الاسعار خلال تلك المدة اذ بلغ معدل النمو المركب خلال مدة البحث لقطاع الزراعة (11.43%) وقطاع الصناعة بدون النفط (21.74%) وقطاع الصناعة مع النفط (15.01%) زقطاع الخدمات (21.10%) في حين النمو المركب للناتج بالاسعار الجارية كان (17.30%). اما المرونة القطاعية للقطاعات فقد كانت بالشكل الاتي: قطاع الزراعة (0.66) وهي مرونة واطئة، قطاع الصناعة بدون النفط (1.25%) وهي مرونة عالية، قطاع الصناعة مع النفط (0.86%) وهي مرونة واطئة، قطاع الخدمات (1.21%) وهي مرونة عالية. ولا زال النمو المركب غير متسق للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج بالاسعار الجارية. ومن خلال الجدول (3) سيتم الاسترشاد بمعدل نمو الناتج فضلا عن قطاعاته لمعرفة قدرة الناتج على النمو خلال مدة الدراسة.

**الجدول (3)**

**معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي وقطاعاته بالاسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2014)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة** | **معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة بدون النفط** | **معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة مع النفط** | **معدل النمو السنوي لقطاع الخدمات** | **معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي** |
| **2004** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** |
| **2005** | **1417.8** | **-10.6** | **-1450.6** | **1880.6** | **1837.2** |
| **2006** | **256.3** | **100.4** | **1112.3** | **3061** | **4530** |
| **2007** | **-1716.2** | **66.0** | **1521.8** | **880.9** | **752.5** |
| **2008** | **-590.7** | **44.9** | **2640.3** | **1464.2** | **3558.7** |
| **2009** | **131.7** | **420.2** | **994.9** | **1370** | **2916.8** |
| **2010** | **692.1** | **100.0** | **331** | **2403.8** | **3526.9** |
| **2011** | **103.7** | **39.6** | **3103.5** | **1826.8** | **5073.6** |
| **2012** | **124.9** | **366.1** | **3830.9** | **4958.3** | **9280.2** |
| **2013** | **76.4** | **-162.5** | **820.7** | **3101.9** | **3836.5** |
| **2014** | **18.4** | **345.5** | **549.8** | **-3349.4** | **-2435.7** |

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى جدول (1).

يشير الجدول (3) الى معدل النمو السنوي للناتج والقطاعات الاقتصادية حيث ان معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة كان متذبذبا خلال مدة الدراسة فضلا عن عام 2007 و 2008 كان النمو السنوي متناقصا على اثر تدني مستوى نشاط القطاع. اما النمو السنوي لقطاع الصناعة بدون النفط كان هو الاخر متذبذبا خلال مدة الدراسة وكان النمو السنوي في كل من عام 2005 و 2013 سالبا على اثر تدني نشاط ذلك القطاع. في حين النمو السنوي لقطاع الصناعة مع النفط شهد معدلات مرتفعة باستثناء عام 2005 الذي كان سالبا وعام 2010 الذي كان نموه متواضعا نسبة لباقي السنوات. كما شهد النمو السنوي لقطاع الخدمات تذبذبا واضحا خلال مدة الدراسة وهذا يدل على عدم الانتظام والاتساق في النمو السنوي لكافة قطاعات الناتج بالاسعار الثابتة خلال مدة الدراسة.

**الجدول (4)**

**معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي وقطاعاته بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2014) (%)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة** | **معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة بدون النفط** | **معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة مع النفط** | **معدل النمو السنوي لقطاع الخدمات** | **معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي** |
| **2004** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** |
| **2005** | **1360390** | **33349.7** | **11706509** | **7334951** | **20435199** |
| **2006** | **514827.7** | **502187.0** | **11003932** | **10647313** | **22668259** |
| **2007** | **-74773.3** | **344695.5** | **6588135.6** | **9380707** | **16238765** |
| **2008** | **547805.3** | **826259.2** | **29073123** | **16861426** | **47308613** |
| **2009** | **790534.4** | **767118.9** | **-30190311** | **2588402** | **-26044256** |
| **2010** | **1533680** | **-3043477.3** | **13962671** | **12665278** | **25118152** |
| **2011** | **1552084** | **5764946.2** | **48194440** | **9077471** | **64588942** |
| **2012** | **566632.5** | **786688.4** | **12012950** | **24529652** | **37895922** |
| **2013** | **2560907** | **-517197.9** | **-1300720** | **15609106** | **16352094** |
| **2014** | **-2143894** | **305848.6** | **-4070855** | **-4440052** | **-10348952** |

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى جدول (2).

يتضح من الجدول (4) بان النمو السنوي لكل القطاعات الاقتصادية كان متذبذبا خلال مدة الدراسة فضلا عن الناتج وهذا يشير الى خلل بنيوي واضح في تركيب الناتج ونموه السنوي.

وفيما يلي الاهمية النسبية للناتج والتي تبين نسبة اسهام كل قطاع في تكوين الناتج وكما ياتي:-

**الجدول (5)**

**الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في العراق** **للمدة (2004-2014)** **(%)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **الاهمية النسبية لقطاع الزراعة** | **الاهمية النسبية لقطاع الصناعة دون النفط** | **الاهمية النسبية لقطاع الصناعة مع النفط** | **الاهمية النسبية لقطاع الخدمات** |
| **2004** | **10.6** | **2.3** | **48.6** | **38.5** |
| **2005** | **13.3** | **2.1** | **43.4** | **41.2** |
| **2006** | **12.6** | **2.1** | **41.6** | **43.6** |
| **2007** | **9.0** | **2.2** | **44.1** | **44.7** |
| **2008** | **7.3** | **2.2** | **46.1** | **44.5** |
| **2009** | **7.1** | **2.8** | **45.4** | **44.6** |
| **2010** | **7.9** | **2.8** | **43.3** | **46.0** |
| **2011** | **7.4** | **2.7** | **44.7** | **45.2** |
| **2012** | **6.7** | **2.8** | **44.3** | **46.2** |
| **2013** | **6.4** | **2.5** | **43.2** | **47.9** |
| **2014** | **6.7** | **3.0** | **45.3** | **45.1** |

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى جدول (1).

يتضح من الجدول (5) بان الاهمية النسبية لقطاع الزراعة خلال مدة الدراسة كان يتراوح في الغالب عند (6 ~ 13) نقطة من الناتج بالاسعار الثابتة، اما القطاع الصناعي بدون النفط استقر عن النقطتين في حين كانت الاهمية النسبية لنفس القطاع مع النفط عند حدود (43~48) نقطة وهذا دليل مشاركة عالي جدا بالنظر لنفس القطاع بدون النفط والقطاع الزراعي. اما الاهمية النسبية لقطاع الخدمات من الناتج بالاسعار الثابتة خلال مدة الدراسة فقد تراوحت ما بين (38~47) نقطة اي انها تاتي من حيث الترتيب بالمرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي مع النفط.

**الجدول (6)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **الاهمية النسبية لقطاع الزراعة** | **الاهمية النسبية لقطاع الصناعة دون النفط** | **الاهمية النسبية لقطاع الصناعة مع النفط** | **الاهمية النسبية لقطاع الخدمات** |
| **2004** | **6.8** | **1.7** | **58.4** | **33.1** |
| **2005** | **6.8** | **1.3** | **58.1** | **33.9** |
| **2006** | **5.7** | **1.5** | **55.9** | **36.9** |
| **2007** | **4.8** | **1.6** | **53.7** | **39.9** |
| **2008** | **3.8** | **1.6** | **56.0** | **38.6** |
| **2009** | **5.1** | **2.5** | **44.4** | **48.0** |
| **2010** | **5.2** | **0.2** | **46.2** | **48.4** |
| **2011** | **4.4** | **2.7** | **54.3** | **38.5** |
| **2012** | **4.0** | **2.6** | **51.1** | **42.3** |
| **2013** | **4.7** | **2.3** | **47.6** | **45.4** |
| **2014** | **4.1** | **2.5** | **47.9** | **45.5** |

**الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2014)** (%)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى جدول (2).

يوضح الجدول (6) ان الاهمية النسبية لقطاع الزراعة خلال مدة الدراسة تراوحت من (3~6) نقاط اما قطاع الصناعة بدون النفط فقد تراوحت الاهمية النسبية له من الناتج ما بين (1~2) نقطة، وهي اهمية نسبية ضئيلة للقطاعين مقارنة بقطاع الصناعة مع النفط الذي تراوحت لديه الاهمية النسبية ما بين (44~58) نقطة وقطاع الخدمات الذي تراوحت لديه الاهمية النسبية ما بين (33~48) خلال مدة الدراسة.

**الشكل (1)**

**قطاعات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الرئيسية في العراق للمدة (2004-2014)**

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى جدول (1).

يبين الشكل (1) الاتفاع الكبير لكل من قطاع النفط مع النفط وقطاع الخدمات في تكوين الناتج بالاسعار الثابتة مقارنة بقطاع الزراعة وقطاع الصناعة بدون النفط، وهذا يؤشر اختلال كبير في بنية الناتج على اثر عدم الاتساق ما بين القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج. فضلا عن ان قطاع الخدمات بشقيه الخاص العام يقدم خدمات بالكم لا بالنوع ومن ثم عدم تضمين معايير الجودة للخدمات المقدمة الى الوحدات الاقتصادية في كافة جوانب الحياة (الصحة، التعليم، الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، الامان، البيئة، الادارة العامة ... الخ). مما يجعل الناتج يتكئ بشكل كامل على النفط في تكوينه.

**الشكل (2)**

**قطاعات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية الرئيسية في العراق للمدة (2004-2014)**

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى جدول (2).

يشير الشكل (2) بان اسهام قطاع الصناعة مع النفط وقطاع الخدمات هو الاكبر في تكوين الناتج بالاسعار الجارية خلال مدة الدراسة.

**الشكل (3)**

**قطاع الصناعة مع وبدون النفط في العراق للمدة (2004-2014)**

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى جدول (1).

يبين الشكل (3) التراجع الواضح لقطاع الصناعة في العراق خلال مدة الدراسة حيث ان مكون النفط هو الفاصل في التباين الحاصل ما بين النوعين لنفس القطاع الصناعي، وهذا يؤشر خلل بنيوي واضح في قطاع الصناعة خلال مدة الدراسة.

**الشكل (4)**

**قطاع الصناعة مع وبدون النفط والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2014)**

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى جدول (2).

اما الشكل (4) فانه يوضح حركة قطاع الصناعة مع النفط خلال مدة البحث والتي ترسم اتجاه حركة الناتج بالاسعار الجارية في مدة نفسها، وهذا يشير الى ان النفط المكون الاساسي للناتج بالاسعار الجارية. سيتم استعراض مستوى تشغيل القوى العاملة من اجل التعرف على المقدار الذي يستوعبه كل قطاع من قطاعات الناتج وكما ياتي:-

**الجدول (7)**

**التشغيل بحسب القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2010\*)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **قطاع الزراعة** | **قطاع الصناعة بدون النفط** | **قطاع الصناعة مع النفط** | **قطاع الخدمات** | **المجموع الكلي** |
| **2004** | **1068221.3** | **279913** | **329756** | **4521791** | **6199681** |
| **2005** | **1081552.7** | **285399** | **338278** | **5009294** | **6714524** |
| **2006** | **1095051** | **290993** | **347092** | **5340103** | **7073239** |
| **2007** | **1108717** | **296697** | **356213** | **5973681** | **7735308** |
| **2008** | **1119804** | **302631** | **365718** | **4679069** | **6467222** |
| **2009** | **1131002** | **308684** | **374756** | **8543637** | **10358079** |
| **2010** | **1142312** | **314858** | **385742** | **3716468** | **5559380** |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة للسنوات (2004-2010).

\*- تعذر الحصول على بيانات باقي السلسلة الزمنية لعدم توفرها لدى المؤسسات ذات العلاقة.

يوضح الجدول (7) بان التشغيل خلال مدة البحث كان بحسب الترتيب الاتي: قطاع الخدمات في المرتبة الاولى من حيث استيعاب اكبر عدد من المشتغلين ومن ثم قطاع الصناعة مع النفط ثم قطاع الصناعة بدون النفط واخيرا قطاع الزراعة. على الرغم من استيعاب قطاع الخدمات لاعداد العمالة بشكل اكبر لكن معدل البطالة في تزايد مستمر على اثر تزايد عدد السكان من جهة، وارتفاع اعداد المؤسسات التعليمية التي تعد جهات مصدرة لليد العاملة على الصعيد المحلي من جهة اخرى، الامر الذي يجعل من القوى العاملة تتزايد بالكم لا بالنوع وهذا ما سوف يؤكده مستوى انتاجية العمالة في كل من قطاعات الناتج وكما ياتي:-

**الجدول (8)**

**انتاجية العمل في الناتج وقطاعاته الرئيسية في العراق للمدة (2004-2010) (%)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **انتاجية العمل في قطاع الزراعة** | **انتاجية العمل في قطاع الصناعة بدون النفط** | **انتاجية العمل في قطاع الصناعة مع النفط** | **انتاجية العمل في قطاع الخدمات** | **الانتاجية الكلية للعمل** |
| **2004** | **3.5** | **3.3** | **96.4** | **4.0** | **8.8** |
| **2005** | **4.7** | **3.4** | **128.6** | **5.1** | **11.2** |
| **2006** | **5.1** | **5.1** | **157.0** | **6.7** | **13.8** |
| **2007** | **5.0** | **6.1** | **171.5** | **7.6** | **14.7** |
| **2008** | **5.4** | **8.7** | **246.5** | **13.3** | **24.9** |
| **2009** | **6.0** | **11.1** | **160.0** | **7.6** | **13.0** |
| **2010** | **7.3** | **1.2** | **191.7** | **20.9** | **28.8** |

المصدر:- من عمل الباحثين استنادا الى جدول (2) و (7).

ان ما يؤكد ارتفاع اعداد القوى العاملة بالكم لا بالنوع هو انخفاض انتاجية العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية والناتج باستثناء قطاع الصناعة مع النفط، اي ان انتاجية العامل في القطاع النفطي مرتفعة على اثر ارتفاع الكميات المنتجة والمصدرة من البترول لحاجة البلاد للعملة الصعبة في تلك المرحلة من جهة، وان المؤسسات العاملة في هذا القطاع في الغالب اجنبية غير محلية وهذه تتطلب يد عاملة ماهرة من اجل التوظيف.

**الشكل (5)**

**التشغيل في قطاعات الناتج في العراق للمدة (2004-2010)**

المصدر:- من عمل الباحثين استنادا الى جدول (7).

يؤكد الشكل (5) بمقدرة قطاع الخدمات على امتصاص اكبر قدر ممكن من اليد العاملة مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الاخرى ولكنه ذو انتاجية منخفضة استنادا الى نتائج الجدول (8) والتي كانت افضل انتاجية تم تسجيلها في قطاع الخدمات عام 2010 اذ بلغت (20.9) خلال مدة الدراسة.

**الشكل (6)**

**انتاجية العمل في قطاعات الناتج في العراق للمدة (2004-2010) (%)**

المصدر:- من عمل الباحثين استنادا الى جدول (8).

يوضح الشكل (6) ارتفاع انتاجية العمل في قطاع الصناعة مع النفط مقارنة مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، اذ يتضح من الشكل تدني الانتاجية لعنصر العمل في قطاعات الناتج بشكل كبير جدا باستثناء القطاع النفطي، وهذا يؤكد على ان اليد العاملة المعروضة تتصف بعدم الخبرة والمهارة والكفاءة والتي تعمل على تثبيط الطلب عليها على الرغم من انخفاض الفرص الاستثمارية في البلاد على اثر الظروف التي يمر بها، مما يرفع من مقدار البطالة في صفوف العمالة المحلية وبالخصوص البطالة الاحتكاكية والهيكلية على اثر تشوه هيكل الناتج وتدني مستويات الانشطة القطاعية المؤلفة له.

ان تشوه هيكل الناتج على هذا النحو يتطلب معرفة مستوى الاستقرار الاقتصادي في مدة الدراسة، والذي من شأنه ان يدعم فرض الدراسة لكون اختلال سوق العمل وما يسببه من اختلال في سوق الناتج، يترك تاثيراً واضحاً في مستوى الاستقرار الاقتصادي وهذا ما سوف يبينه مؤشر الاستقرار النقدي كما ياتي:-

**الجدول (9)**

**مؤشر الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2014) (%)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **GDP** | **M2** | **S** |
| **2004** | **54436** | **12254** | **-** |
| **2005** | **74872** | **14684** | **0.61** |
| **2006** | **97540** | **21080** | **1.31** |
| **2007** | **11377** | **26956** | **-0.03** |
| **2008** | **16108** | **34920** | **0.78** |
| **2009** | **13504** | **45438** | **-1.20** |
| **2010** | **16016** | **60386** | **1.58** |
| **2011** | **22475** | **72178** | **0.57** |
| **2012** | **26264** | **75466** | **0.30** |
| **2013** | **27899** | **87679** | **2.38** |
| **2014** | **26864** | **90728** | **-0.87** |

المصدر:- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، سنوات مختلفة.

يوضح الجدول (9) بان مؤشر الاستقرار النقدي في العراق كان اقل الواحد الصحيح في الاعوام (2005، 2008، 2011، 2012)، وهذا يعني تجاوز الناتج بالاسعار الجارية مقدار ما هو معروض من النقود في الاقتصاد، وبهذا تكون السلطة النقدية قد حافظت على مقدار عرض النقود بشكل سليم لكي لا يتجاوز حدود الناتج. اما الاعوام (2006، 2010، 2013) فان نمو الكتلة النقدية كان اسرع من نمو الناتج مما تسبب بحدوث ارتفاع في الاسعار (ارتفاع معدل التضخم)، اما الاعوام (2007، 2009، 2014) فقد سجل المؤشر قيم سالبة على اثر تدني نمو الناتج وتراجع ادائه بشكل كبير مقارنة بالعام الذي سبقه، الامر الذي انعكس سلبا في اقيام المؤشر اعلاه.

ان مؤشر الاستقرار النقدي يدعم افتراض الدراسة حيث ان اختلال سوق العمل ترك تاثيراً ملموساً في مستوى الاستقرار الاقتصادي، والذي كان متذبذباً خلال مدة الدراسة اذ يعزى في ذلك التذبذب في الغالب الى تخلف مستوى الناتج.

**الرؤية الاقتصادية في اصلاح الناتج في العراق**

اتضح لنا من الجدولين (2), (3) بأن هناك خلل سنوي كبير في نمو قطاعات الناتج مما تسبب في تضييق مقدرة النمو الاقتصادي على استيعاب الفائض المحلي بعد عام 2003. على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يتمتع بموارد متنوعة لكنه ظل يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي (النفطي) على تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ اوضحت لنا الجداول (4), (5) ان هذا القطاع يأتي بالمرتبة الاولى يليه قطاع الخدمات.

ان بقاء الايرادات النفطية مهيمنة على تمويل الاقتصاد العراقي جعل هذا الاقتصاد مرتبط بسوق النفط الدولي. مما عرض جميع النشاطات والفعاليات الاقتصادية للتعطيل نتيجة الانهيار في اسعار النفط في السوق العالمية, وبناءاً على ذلك يجب ان يتم تبني رؤية موضوعية تهدف الى رفع مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

ان دراسة واقع الاقتصاد العراقي توضح بان قطاعاته الانتاجية تعاني من مشاكل بالغة الصعوبة تعيق عملية نموها بشكل سليم، فالقطاع الزراعي يواجه تناقص في اراضيه الصالحة للزراعة بسبب شحة المياه والملوحة والتصحر رافق ذلك شحة في الامكانيات المالية والتكنولوجية, في حين ان القطاع الصناعي تعاني مؤسساته من صعوبات كبيرة تتمثل في توقف اغلبها فضلا عن تعمل في ظروف سيئة لتقادم اجهزتها التكنولوجية وارتفاع تكاليف انتاجها, وعدم امتلاكها منافذ توزيع جيدة في عموم البلاد. من هنا يبرز دور قطاع الخدمات في انعاش هيكل الناتج المحلي الاجمالي, اذ تبين لنا من الجدول (7) ان قطاع الخدمات يستوعب اعداد هائلة من سوق العمل، ولكن في الوقت نفسه نجد ان هناك تدني واضح في مستوى انتاجية العامل في القطاع المذكور وكما مبين في الجدول (8) بسبب اختلال سوق العمل.

ان الاعداد الهائلة للقوى العاملة في قطاع الخدمات وما يتصف به من تنوع وتشعب ولكونه يتضمن طيفاً واسعاً من القطاعات الفرعية التي لا تتطلب رساميل عالية جداً، يجعله المرشح الانسب في الامساك بزمام المبادرة في معالجة اختلال الناتج المحلي في الاجل القصير, لان من شأن ذلك ان يوفر تنويع مصادر الايراد العام وتخفيض حجم العجز الحاصل في الموازنة العامة .

**آلية الاصلاح الاقتصادي المقترحة**

تتألف آلية الاصلاح الاقتصادي من ثلاث مراحل يمكن ايجازها كالاتي :-

**المرحلة الاولى** :- تتضمن هذه المرحلة معالجة الاختلال الحاصل في سوق العمل والذي من شأنه ازالة الاختلال في سوق الخدمات, اذ ان تزايد العمالة المحلية (عرض العمل) بسبب ارتفاع عدد السكان والمتزامنة بظاهرة اخرى الا وهي ارتفاع نسبة السكان النشيطين اقتصادياً بعمر(15 – 65) من مجموع السكان. اذ بلغت 57% من عدد السكان في عام 2011 مما يعكس وفرة الموارد البشرية كأيدي عاملة في الاقتصاد العراقي(13), ان تلك الوفرة افرزت ضغطاً على سياسات التشغيل العامة, فأخذت الدولة تتبنى استيعاب هذه الوفرة من الايدي العاملة للانخراط في القطاع العام، مما افضى الى ظهور البطالة المقنعة فضلاً عن انخفاض الانتاجية لكون عملية التشغيل لم تتم وفق معايير الكفاءة والمهارة هذا من جهة, ومن جهة اخرى اخذت تستشري في صفوف قوى العمل المعروضة كلاً من البطالة الاحتكاكية والهيكلية الناتجة من عدم تمتع العمالة بالخبرة والاهلية للتعامل مع الآلة والفن التكنولوجي المعاصر، ناهيك عن المحسوبية عند التعيين بسبب غياب الشفافية التي افرزتها ظروف البلاد, هذا التبني ولد نوعاً من الاتكالية لدى المواطن فضلاً عن اضعاف دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل وتحريك الاقتصاد العراقي وكذلك ترهل في النظام الاداري للدولة بشكل عام.

ان ازالة هذا الاختلال يتطلب التدخل المباشر في سوق العمل والاعتماد على برامج التدريب والتطوير للقوى العاملة ومتابعة مخرجات المنظومة التعليمية التي اخذت مستوياتها تنحدر تدريجياّ, على اثر تكرار اصدار الاوامر والتعليمات الكفيلة بتخريج اعداد الطلبة دون مراعاة الاهلية والكفاءة العلمية في ميدان الاختصاص من جهة, ومن جهة اخرى فان غياب الفرص الواعدة للمتخرجين بكافة الاختصاصات ولد احباط وانعدام الحافز على اعتناق الاسلوب العلمي من قبل اغلب الطلبة, الامر الذي تسبب في ارتفاع مقدار القوى العاملة بالكم لا بالنوع (عمالة غير ماهرة)، مما ادى الى انخفاض الانتاجية وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على نحو كبير بالمزامنة مع انحسار فرص التشغيل بسبب الظروف غير المستقرة للبلاد التي ادت الى انخفاض الطلب على العمل.

ان تبني المفهوم التفاعلي للتعليم يعد ضرورياً من اجل جعل المؤسسات التعليمية مؤسسات تنمي الفكر وتتفاعل مع المجتمع وتزود سوق العمل بمخرجات قادرة على التعامل مع التقانة الحديثة، فضلاً عن تزويدها بالمعرفة (Knowledge). وفي هذا الصدد يمكن ان يتم هيكلة قطاع التربية والتعليم في وزارته الثلاث (تربية, تعليم, العلوم والتكنلوجيا) بما يضمن حالة من التفاعل بينهم اختصاراً للكلفة والوقت.

ان برامج التدريب والتاهيل تعمل على تعريف العمالة باهمية الخدمة المعرفية في مجال خدمة العملاء والتعرف على كيفية ارضاء الزبون، والكيفية التي تؤمن اعتماد معايير جودة الخدمات ضمن اطار معرفي فني تقني من اجل التخلص من البطالة الاحتكاكية والهيكلية بشكل تدريجي. الامر الذي يجعل من عرض العمل مؤهل وقادر على الانخراط في ميدان العمل بما يؤمن ارتفاع في الانتاجية وتحسن في مستويات الناتج. فضلا عن متابعة الطلبة والتاكيد على التسلح بالمعرفة وتعلم الاسلوب العلمي في الاختصاص بشكل سليم وذلك من خلال تخصيص فرص عمل لهم بعد التخرج من جهة، ومن جهة اخرى ينبغي القضاء على كافة الاوامر والتعليمات التي من شأنها ان تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في مقدرة الطالب على استيعاب المعرفة والاسلوب العلمي في مجال الاختصاص.

**المرحلة الثانية** :- حث قطاع الخدمات على التوسع في مجال عمله من خلال اتباع اسلوب المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص من اجل توليد فرص عمل وزيادة الطلب على العمل وتدنية الفجوة الحاصلة في سوق العمل (الفائض في عرض العمل).

اذ يؤمٌن اسلوب المشاركة عنصر الارض من قبل القطاع العام القريبة من المراكز التجارية والكثافة السكانية في حين يقوم القطاع الخاص بأقامة المشاريع الخدمية عليها مما يولد العديد من فرص العمل.

ان من المناسب جداً ان يتم اعطاء اهمية كبيرة للقطاع السياحي في العراق بأعتباره احد مكونات قطاع الخدمات. اذ يمثل القطاع السياحي احد اهم القطاعات الاقتصادية في كثير من دول العالم, وتشير الاحصائيات ان حجم القوى العاملة في هذا القطاع بلغ 11% من اليد العاملة في العالم. لذا ينبغي ان يتم تفعيل عوامل الجذب السياحي والذي ياتي في مقدمته الاستقرار الامني والسياسي، الاهتمام في تطوير البنى التحتية من فنادق ووسائل اتصال، التركيز بشكل كبير على رفع كفاءة العاملين في هذا القطاع وتقديم الخدمات للسائح بجودة عالية، يرافق ذلك تأسيس شركات سياحية ذات خبرة كافية فضلا عن تثقيف المواطن بأهمية قطاع السياحة بأعتبارها الدافع والمحرك في دعم النشاط الاقتصادي (الروابط الامامية والخلفية).

بعض المشاريع المقترحة في تعزيز قطاع الخدمات:-

1. اقامة العديد من المرافق الحيوية في مجال السياحة الدينية وبشكل متكامل ذات خدمة فندقية بمعايير الجودة الخدمية العالمية.
2. اقامة العديد من المدن الترفيهية وما يتبعها من مرافق حيوية مثل سلسلة من المطاعم الممتازة التي تتصف بالجاذبية والرقي, المنتديات الفكرية والتثقيفية والمسارح والسينمات, مراُب متعدد الطبقات للسيارات .... الخ.
3. اقامة منتجعات صحية فخمة تقدم جميع الخدمات الصحية للعلاج فضلاً عن انشاء مستشفيات متخصصة ذات خدمة فندقية عالية الجودة.
4. اعادة احياء كافة المعالم الفنية والادبية والتراثية وجذب السياح لها عبر مكاتب ذات معايير جودة دولية, فضلاً عن امتلاكها اسطول من الباصات الحديثة والمكيفة من اجل اقامة الرحلات الترفيهية والسياحية يجري الترويج عنها بجميع وسائل الاعلام.
5. اقامة مراكز الطاقة الكهربائية التي تعمل على توفير الطاقة الكهربائية وكافة المستلزمات الخاصة بها من مختلف المناشئ العالمية, فضلاً عن امتلاكها كوادر مدربة ومتخصصة في كافة مجالات الطاقة واجهزة المراقبة وصيانة الاجهزة والمعدات الكهربائية وانظمة السيطرة الذكية باحدث الطرق العلمية.
6. اقامة مراكز علمية متخصصة بكوادر ممتازة تعمل على توفير كافة الخدمات في جميع ميادين المعرفة العلمية.
7. اقامة سلاسل من المطاعم ذات العلامات التجارية المعروفة عالمياً ومراكز تجارية ومراكز تسويق وتوزيع كبيرة مع مرافقها الحيوية من مواقف للسيارات ووكالات تجارية..الخ.

**المرحلة الثالثة**:- بعد ان يتم انعاش قطاع الخدمات وترتفع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ورفع مستوى انتاجية العامل فيه، يجري الانتقال تدريجياً لحث وتحفيز سوق السلع من خلال توفير الفرص الاستثمار وتهيئة بيئة الاعمال والذي من شأنه انعاش قطاع الصناعة من خلال تخطيط متوسط وطويل الاجل.

لقد ورث العراق ارثاً كبيراً من الملكية العامة مما يوفر فرصة في اقامة او تأسيس ما يعرف بتنوع الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص، ولكن بعد ان يتم تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار المحلي كان او اجنبي وفي مقدمتها التشريعات والقوانين التي تضمن تعايش القطاع العام مع القطاع الخاص بشكل منسجم, فالقطاع العام له اهمية واضحة في بلد مثل العراق يتصف اقتصاده بعدم استجابة حركة عناصر الانتاج بسرعة لحركة العرض والطلب، لذا ينبغي ان يكون هناك تدخل حكومي لتصحيح اي اختلال قد يحدث وفي الوقت نفسه اذ ان القطاع العام يتمتع بمقومات عديدة تتمثل بعناصر الانتاج الاساسية (الارض, رأس المال, العمل)، فضلاً عن امتلاكه الخبرة المتراكمة في كثير من مجالات العمل. خاصة وان عملية التغيير البنيوية في هيكل الناتج تحتاج الى وقت طويل يحتاج فيه المجتمع الى نشاط (تدخل) حكومي في المجالات التي ترتبط بالانسان بشكل مباشر كالتربية والصحة وخدمات البنى التحتية اي ينبغي ان تصاغ الاليات وفقاً لخصائص الاقتصاد العراقي وطبيعته.

ان انعاش قطاع الصناعة ورفع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يعمل على ازالة الاختلال في هيكل الناتج، ويعمل على تنويع الايراد العام (الضرائب خاصة) مما يخفض عجز الموازنة العامة وتجاوز ازمة السيولة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً :- الاستنتاجات**

1. اوضحت الدرا سة استمرار الاختلال في بنية الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي , اذ كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي مع النفط تتراوح بين 43%-48% في حين لم تزد نسبة مساهمة القطاع الصناعي بدون النفط عن 3% , في حين شهدت نسبة مساهمة القطاع الزراعي هبوطاً ملحوظاً حتى وصلت الى 6.7 % عام 2014 بعد ان كانت 13.3% عام 2005 مما يدل على فشل واضح في استغلال زيادة عائدات النقط نتيجة ارتفاع اسعاره عالمياً في اقامة قاعدة انتاجية متنوعة .
2. اتضح من الدراسة التذبذب الواضح للنمو السنوي لجميع القطاعات الاقتصادية فضلاً عن الناتج مما يؤكد ان الاختلال البنيوي لا يقتصر على مساهمة القطاعات النسبية فحسب بل يشمل نموه السنوي ايضاً وكما هو مبين في الجدول (5) و (6).
3. اتضح من الدراسة ان هناك انخفاضاً كبيراً في انتاجية العامل العراقي مما سبب اختلالاً مماثلاً في سوق العمل من جهة وفي سوق السلع والخدمات من جهة اخرى .
4. ان محاولة الدولة في استيعاب جزء كبير من عرض العمل كهدف لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ما بعد عام 2003 كرس وبشكل واضح هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي مع تردي في نوعية الاداء فضلاً عن ترهل كبير في الجهاز الاداري للدولة وفي الوقت نفسه ضمور وتحجيم كبيرين في القطاع الخاص .

**ثانياً :- التوصيات**

1. حاولت الدراسة ان تقدم رؤية اقتصادية تهدف الى معالجة الخلل في بنية الناتج المحلي في العراق عن طريق سوق العمل وذلك بالاعتماد على قطاع الخدمات . بأعتباره القطاع القائد في هذه المعالجة ورفع انتاجية هذا القطاع في المدى القصير ثم الانتقال الى سوق المنتجات . ان رفع مستوى الانتاجية (مهارة عرض العمل) تحتاج الى عمل كبير جداً تتولاه الحكومة يشكل مباشر يخضع للمراقبة والتقييم وبشكل مستمر وعلى اساس احتياجات سوق العمل .
2. طرحت الرؤية اقامة مشاريع ذات مواصفات خاصة مما يتطلب استقرار سياسي وأمني لذا يجب ان يكون هناك عمل دؤوب وصادق لخلق هذا المناخ الملائم والا تبقى كل الرؤى مجرد افكار ومقترحات غير قابلة للتنفيذ فالاستقرار الامني هو الضمان الاهم للنشاط الاقتصادي .
3. التأكيد على دعم القطاع الخاص ومساعدته على الاستثمار وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في عملية المشاركة ما بين القطاعين (العام , الخاص) .

**الهوامش**

1. حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، منشورات ذات السلاسل ، الطبعة الاولى ، الكويت ،1989 ، ص 533.
2. رامي زيدان ، حساسية النظام الضريبي في سوريا ، منشورات وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية ، 2006 ، ص 46 .
3. عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2012 ، ص 36 .
4. محمد صالح القريشي ، اقتصاديات الاعمال ، اثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 2008 ، ص 147 .
5. مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد الراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1999 ، ص 453 .
6. حسين عمر ، مصدر سابق ، ص 412 .
7. خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مطبعة الـــــــديواني ، بغداد ، 1987 ، ص 116 ، ص 117 .
8. خزعل البيرماني ، مصدر سابق ، ص 118.
9. يقصد بالانتاجية الجزئية حاصل قسمة الناتج على عنصر الانتاج (العمل) .

\*- البطالة الهيكلية : سميت هيكلية لانها تحدث بسبب حدوث تغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني عبر الزمن وخاصة الانتقال من الصناعة التحويلية الى تقديم الخدمات ، ولذلك فهي بطالة طويلة الامد . تطور وسائل الانتاج وتقدمها يؤدي الى تسريح بعض القوى العاملة ، اختلاف متطلبات الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة .

1. علاء شفيق الراوي ، عبد الرسول عبد جاسم ، اقتصاديات العمل ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، 1989 ، ص 47 .
2. كامل كاظم بشير الكناني ، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، 2012 ، ص 110 .
3. كامل كاظم بشير الكناني ، مصدر سابق ، ص 422 .